1997 04 15 - 0001 - L

١٩٩٧/٤/١٥

١٧ ألف مخطوف غيبهم العسكر وطوتهم السياسة
الدولة تطلب من الاهالي اعلان «موتهم» لكن الابواب ... تنتظر

أهالي المخطوفين

بيروت - من هيام القصيفي:

في ٣٠ ابريل، يحتفل سمعان جدع بعيده السادس والثلاثين وهو بعيد في المجهول الذي خطفته اليه يد الحرب. في آخر هذا الشهر، يضيء والدا سمعان وشقيقتاه ٣٦ شمعة، على ولادة الغائب المخطوف منذ اثني عشر عاماً، علّه يعود من الذين «سرقوه»، كما قال ابن شقيقته الذي لم يعرف خاله الا صورة في قلب البيت.

وسمعان جدع واحد من ١٧ الف مخطوف، فقد في الحرب العبثية منذ ١٩٧٥، وصاروا جمراً يحرق قلوب امهاتهم واحبائهم. وصاروا ايضاً قضايا منسية في زمن الازمات السياسية والاعمار وتغييب الذاكرة ولم تكتف السلطة بنسيانهم، بل عمد بعض مسؤوليها الى اعلانهم شهداء، او حتى اعلان «تصفيتهم» الى ان اصدرت قانوناً رقمه ٩٥/٤٣٤، تطلب فيه من ذوي المخطوفين التقدم بطلب اقرار وفاة اولادهم.

١٧ الف مخطوف، لا يعرف احد مصيرهم، اكانوا احياء ام شهداء فيزين اهلهم اضرحتهم بالورد والغار، ١٧ الف مخطوف، وكانهم لم يكونوا ابناء لهذا الوطن فتناساهم، كي لا يعلو صوت الفضيحة عالياً.

في ١٣ ابريل، بدا جنون الحرب يعم الجميع، وطاول في من طاول ١٧ الف لبناني، ينتمون الى مختلف الطوائف، لم تترك لهم الحواجز المسلحة فرصة الدفاع عن انفسهم، فاقتادتهم الى حيث لم يعرف احد مصيرهم، فعلى امتداد الاعوام بين ١٩٧٥ - ١٩٩٠ وعلى فترات متفاوتة كانت موجات الخطف تشتد حيناً وتخف حيناً آخر. فقد اطفال اباءهم، وامهات ابناءهن، وصارت الدمعة رفيقة الدرب الطويلة. بعضهم عاد من غربته، والقسم الاكبر ابتلعته الغربة فصنع من التاريخ صورة غير مشرفة للوطن الذي خطف شبابه واضاعهم وللسلطة التي صمت على النار زمناً.

ترى متى يعودون وهل يعودون يوماً. ليجدوا اباء وقد حرقتهم الغصة واتعبت قلوبهم فرحلوا عن الارض التي حيّرت ابناءهم. هل يعودون ليجدوا ابناء كبروا في غفل صورة معلقة في صدر البيت. هل يعودون ليجدوا امهات وقد احالهن الشوق خيالات شاحبة؟

عن الحلم الذي يراه كل اب وام، في كل ليلة، عن ذكريات محزنة ومفرحة للذين كانوا يملأون البيت حياة وفرحاً، عنهم. وفي ١٣ ابريل، نحكي كي نقول مع اهالي المخطوفين اننا لم ولن ننسى، نحكي لنقول يكفي ما فعلته الحرب، فلتخمد الدولة جروح اهلنا بدل ان تزيدها اتساعاً.

بعدما انتهت الحرب، وعلى رغم كل الاعتصامات والتظاهرات التي قام بها اهالي المخطوفين، بقيت قضيتهم على هامش الاهتمامات الرسمية. لم يشفع رفع صور الاحياء ولا الشعارات ولا النداءات في اثارة ادنى اهتمام. ولن تنفع جهود «لجنة اهالي المخطوفين» برئاسة المحامي سنان براج في حث الدولة على القيام بواجبها. لا في التحري عن مصير المفقودين ولا في تلبية مطلبها، باصدار قانون تعلن فيه الدولة وفاة جميع المفقودين والمخطوفين بين ١٩٧٥/٢/٢٧ و١٩٩٠/١٠/١٣، بعد اجراء الاستقصاءات اللازمة مع كل الاحزاب والاجهزة والهيئات المعنية بامر الخطف.

براج: ١٧ الف مخطوف

يقول المحامي براج الذي كان عضواً في اول لجنة تاسست عام ١٩٧٥ برئاسة الرئيس رشيد كرامي وعملت من ضمن مهامها على اطلاق المخطوفين «اننا تعاطينا حينها على مدى ٤٥ يوماً، بما معدله قضايا ٣٠٠ مخطوف يومياً. واستطعنا اطلاق البعض فيما بقي الاخر محتجزاً. عام ١٩٩٢ تكررت قضية الخطف، وسجلت في لوائحنا ٢١١١ مخطوفاً على يد ما كنا نسميه حينها الجيش الفئوي، ومع انتفاضة ٦ فبراير ١٩٨٤ خطف نحو ٧٠٠ شخص على يد القائمين بها. وفي العام ١٩٨٥ خطف ايضاً نحو ٧٠٠ شخص في بيروت الغربية. اسسنا اللجنة بعدما ارتفع عدد المخطوفين، وبسبب التقسيم الحربي حصرنا اهتمامنا بالمخطوفين في المناطق الغربية لكن استطعنا في اواخر الثمانينات توحيد جهود لجنتنا مع لجنة اهالي المخطوفين في بيروت الشرقية ونتيجة المعلومات التي تقصيناها سجل لدينا ١٧ الف مخطوف».

بعد مضي سبع سنوات على وقف الحرب، لم تستطع جهود اللجنة ان تشكف عن مصير احد من المفقودين، لا سيما ان الوزير وليد جنبلاط كان اعلن بعد حرب الجبل انه لم يبق لدى الحزب التقدمي الاشتراكي اي مخطوف او اسير وفي عام ١٩٩١ قال وزير الداخلية ميشال المر انه «لم يعد يوجد اي محتجز لدى اي حزب». وفي عام ١٩٩٥ قال الرئيس نبيه بري «كل شيء يتعلق بالخطف الداخلي في لبنان، واذا لم يظهر اي مخطوف لديّ فسيعني ذلك انه استشهد». ويشير براج الى ان لجنة الاهالي قابلت تباعاً الرئيس عمر كرامي والرئيس رشيد الصلح. حينها قالا لي انت تطالب بالاستقصاء والتحري فكيف سنقوم بذلك، اجبتهم اسألوا الجهات الحائطة وهي معروفة عند القاصي والداني خصوصاً الجهات التي كانت تخطف جماعياً. بعد مدة ابلغا كرامي «اننا راجعنا الجميع وهم يقولون انه لا يوجد عندهم احد. فاجبته ان هذا الجواب لا يكفي، يجب ان يقولوا «انه لم يبق عندهم احد».

لكن في الثاني من ابريل كشفت منظمة حقوقية فلسطينية ان الديبلوماسيين الايرانيين الاربعة الذين خطفوا في بيروت الشرقية عام ١٩٨٢، موجودون في السجون الاسرائيلية. وعلى الاثر وجه والد احد المخطوفين الدكتور اندريه شعيب المدير في مصرف لبنان الذي خطف في عام ١٩٨٥ مع زميلين له الكسندر ديب وجاك جرماني نداء قال فيه ان المساعي التي كانت تجري للافراج عن ابنه وزميليه كانت تصطدم بمطالب الافراج عن الديبلوماسيين الاربعة «افيدونا عن مصيرهم وردوهم الينا نرد اليكم شعيب وديب وجرماني، هذه القصة احيت بعض الأمل لدى اهالي المخطوفين لاسيما انها ترافقت مع اطلاق «حزب الله» احد المحتجزين لديه قبل الاسبوع بعد نحو عام على اطلاقه ايضاً ٣ اسرى من «جيش لبنان الجنوبي» في ٢٠ فبراير ١٩٩٦.

يوضح براج «يقال ولا نملك ادلة، ان بعض الاحزاب اللبنانية سلمت بعض المخطوفين اللبنانيين الى اسرائيل وبحسب معلوماتي بلغ عددهم ١١ مخطوفاً فقط».

اما عن احتمال وجود مخطوفين في السجون السورية فيجيب: «اقرأ في الصحف ان في السجون السورية سجناء لكن انا لم اتسلم اي خبر ولا اي مراجعة من اي شخص كان وبصفتي مؤتمناً على الحربات، حول اي معتقل او سجن في السجون السورية. ولا استطيع ان اتكلم عن موضوع لا معلومات لدي فيه ولم اتلق اي مراجعة في شانه. وهذا كلام دقيق. ولنكن صريحين لم اتسلم اي مراجعة لا من مسيحي ولا من مسلم عن اي شخص مسجون في سورية».

اما في شان احتمال وجود احياء - بعد اطلاق «حزب الله» بعض المخطوفين - فيقول يجب ان نفرق بين الحرب اللبنانية الداخلية، وبين الحرب التي تدور مع اسرائيل، ونحن لا نهتم الا بالمخطوفين الذين خطفتهم احزاب لبنانية اما «حزب الله» فيقول ان هؤلاء ينتمون الى «جيش لبنان الجنوبي» او يتعاملون مع اسرائيل.

قانون اعلان الوفاة

في عام ١٩٩٣ تحركت اللجنة التي يرأسها براج وقابلت الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري وقدمت اليهم مشروع قانون لاعلان وفاة المخطوفين بعد الاستقصاء عن مصيرهم ويقول براج «ثمة مسؤولية على الدولة اللبنانية لم تقم بها حتى الآن، وهي تتضمن الاستقصاء والتحري اما افرادياً او جماعياً. فلماذا لم تقم الدولة بواجباتها تجاه مواطنيها والمقيمين على اراضيها؟ ولماذا قامت بما هو مطلوب منها في قضية الرعايا الاجانب ولم تقم بالمثل في قضية المخطوفين اللبنانيين وهذا السؤال نطرحه ليس من باب التحدي. انما من باب وجوب المعرفة لأن من حقنا معرفة مصير المخطوفين».

لم تكتف الدولة بعدم القيام بالاستقصاء بل انها ردت القانون الذي طالبت به اللجنة واصدرت قانوناً تطلب فيه بما معناه من اهالي المخطوفين التقدم من المحاكم المختصة لاقرار وفاة ابنائهم المخطوفين.

واثار هذا القانون ردة فعل عنيفة لدى الاهالي، اذ كيف يمكن لأي والد او ام او ابن او شقيقة التقدم من المحكمة المختصة لاقرار وفاة المخطوف، وهم الذين يحملون كل الأمل في عودته سالماً، يقول براج: نحن نرفض تحويل قضية المخطوفين الى ملفات افرادية امام القضاء، مع ان لنا كل الثقة بالقضاء.

اذا تقدم احد من الاهالي وقام باقرار الوفاة كما تريد الدولة، وحصل على اثبات وفاة، فما الذي يمنعه من ان يقيم دعوى جزائية على افراد واحزاب بتهمة التسبب في الوفاة. اما بالنسبة الى المشروع الذي كنا تقدمنا به فكان يهدف الى اعلان الدولة الوفاة لكل من خرج من منزله في الفترة المحددة سابقاً ومضت عليه اربع سنوات. وهذا ما اعتمدته فرنسا والارجنتين وتشيلي. ونحن نقول للدولة لتعد بروتوكولاً تتعهد فيه لجنة الاهالي انها بعد اعلان الوفاة، لن ترفع اي دعوى، معتمدة على نظرية نرفضها اليوم قانون العفو ومرور الزمن، لكن رضي القتيل ولم يرض القاتل».

واكد براج ان اللجنة لم توقف تحركها بل ستصعده اذ يبدو ان «الضغط وحده قادر على تحقيق مطالب اهالي المخطوفين».

اهالي المخطوفين والنار الحارقة

ماذا يقول اهل المخطوفين عن ابناء اضاعتهم الحرب وخطفتهم من الاحضان المحبة والدافئة.

تروي ايمان سلمان ان شقيقها العريف في الشرطة القضائية فيصل سلمان، خرج في الاول من اكتوبر عام ١٩٨٢ من عمله في مقر قيادة الشرطة القضائية الواقعة عند خطوط التماس، ولم يصل الى منزله في الضاحية الجنوبية، وعلى الفور بدأت الاتصالات لشكنا في امكان ان يكون خطف، خصوصاً ان موجة الخطف كانت راجت اثر اغتيال بشير الجميل، اتصلنا بقيادة الشرطة، فقالت انها لا تستطيع التحرك إلا بعد ٤٨ ساعة، واصدار بلاغ بحث وتحر عنه.

بعد ٤٨ ساعة لم نسمع التحريات عن شيء، لكن ابلغنا نتيجة معلومات وصلت عبر مصادر مختلفة ان شقيقي خطف عند حاجز للجيش انذاك اقيم في كركول الدروز واقتيد الى وزارة الدفاع في ذلك الحين لكن الوزارة نفت هذا الأمر وابلغ الينا ذلك قائد الشرطة الذي اجرى اتصالاته بها.

بقي وضع عائلة فيصل سلمان معلقاً، وهو الذي ترك زوجته وابنين عمركبيرهما ست سنوات، فمصير الوالد بقي غير معروف على رغم كل الاتصالات ولم نستطع ان نعرف اذا كان حياً او ميتاً. وهو بحسب قيادته وضع في خانة المختفي وليس المخطوف، ولذلك استمر وضع عائلته معلقاً فلم تستطع بالتالي قبض رواتبه لمدة عام كامل.

بعدها اصدرت المحكمة العسكرية وثيقة وفاة موقعة من اطباء في قوى الأمن الداخلي من دون ان تسلم اي جثة، وقيل لنا حينها ان هذا العمل مخرج لاعالة عائلته، وصرف الرواتب المعلقة، استكنا الحكم لكن ضاعت القضية بسبب الحرب، وبسبب الظروف التي مرت بها عائلته قبضت تعويض نهاية الخدمة ولا تزال تتقاضى راتباً شهرياً.

في دوائر الاحوال الشخصية لا يزال فيصل سلمان حياً يرزق. وهو في نظر عائلته مخطوف وليس ميتاً كما اعلنته قيادته، اما القانون الذي طلب منها اعلان وفاته فتصفه «انه قانون سخيف، وهو اسهل حل يمكن ان تجده السلطة السياسية. حالة اخينا ليست الوحيدة، فهناك الاف من المخطوفين لم يعرف مصيرهم. لماذا لا يسألون زعماء الامر الواقع الذين لا يزالون حاضرين ومعظمهم في السلطة، الوزيران الياس حبيقة ووليد جنبلاط اضافة الى سمير جعجع كل القوى السياسية التي مارست الخطف لا تزال موجودة فلماذا لا تبادر السلطة القضائية الى التحقيق معهم؟».

الابن الوحيد الغائب عن اعوام

الابن الوحيد غاب قبل عشرة اعوام. ولا يزال في المنال، يروي موسى جدع قصة ولده سمعان جدع، احد مسعفي الصليب الاحمر اللبناني والمخطوف منذ ١٩٨٥/٩/١٩ يعيد رواتها والقصة في القلب والدموع تغشى العينين النحيلتين، وبصوت يرتجف الما وشوقا الى الابن الوحيد الذي غابت ضحكته عن البيت: في ١٩٨٥/٩/١٩ توجه ابني سمعان وهو مسعف في الصليب الاحمر الى مستشفى الجامعة الاميركية حيث كان موظفاً فيها، برفقة عمه كمال الذي كان رئيس قسم المحاسبة في احدى الشركات. في اليوم ذاته، وقع انفجار في منطقة كركول الدروز حصد عدداً كبيراً من القتلى والجرحى ولأن ابني مسعف في الصليب الاحمر وضع شارته وساهم في اسعاف المصابين الذين كانوا ينقلون الى المستشفى حيث كان يعمل، وبعدما انهى عمله في نقل المصابين واسعافهم، الذين اكتظت دماؤهم ثيابه قال له زملاؤه ان يغادر الى منزله في عين الرمانة، فاتصل بوالدته التي نصحته بعدم المجيء بسبب توتر الاوضاع، وطلبت منه البقاء عند شقيقته الموظفة ايضاً في الجامعة الاميركية والمسعفة في الصليب الاحمر والمقيمة في المنطقة ذاتها لكنه رفض. وعاد برفقة عمه مع احدى الموظفات في المستشفى. لدى وصولهم عند نهاية جسر البربير المؤدي الى المتحف وبسبب زحمة السير سلك طريقاً متفرعاً يؤدي الى الطيونة، وحين اصطدم بزحمة سير ايضاً، عاد ادراجه ليفاجأ بسيارة تعترضه وتقل عناصر مسلحة، وعلى الفور طلب المسلحون من الموظفة ومن امرأة اخرى كان ابني اقلها من منطقة محاذية الذهاب بعدما طلبا من ابني واخي اوراقهما، وحين اعطاهما سمعان شارة الصليب الاحمر قالا له احتفظ بها حاولت الموظفة ثلاث مرات الالتفات الى الوراء لمعرفة مصير رفيقيها لكن المسلحين صرخوا في وجهها طالبين منها المغادرة، وآخر ما رأته السيارة تعود ادراجها مع المسلحين وسمعان وعمه. فيما سمعان يشير لها بيده اشارة لم تفهمها».

على الفور. وبعدما اعلمتنا زميلة سمعان بالأمر وابلغته الى الصليب الاحمر، بدأت الاتصالات ولاسيما ان «اذاعة لبنان الحر» اوردت الخبر وذكرت في حينه رقم السيارة الخاطفة واسم قائد المجموعة بعدما بلغتها اخبارية بذلك. بسبب القصف المتواصل لثلاثة ايام شلت حركتنا. وكنا نراقب على ان مؤسسة الصليب الاحمر ستقوم بالملازم لاطلاق سراحه لكن مرت الايام ولم يعد سمعان. كان الزلزال قد ضربنا، ثلاثة ايام لم نذق فيها النوم، والاشاعات تتوالى، بعد مدة قابل وفد من اهالي المعتقلين السيد محمد حسين فضل الله الذي اكد ان الخطف جريمة ومن يقترفها نعاقبه، واطلعه الوفد على اسم الخاطف، وبعدما استمهله اسبوعين، اجبنا ان الاسم الذي اعطي له لا يعرف ابداً هذه القصة، واقسم انه لا علم لديه بالخطف».

قام والد سمعان بكل الاتصالات الممكنة مع الصحافة ورجال الدين، ومنظمات حقوق الانسان لكن ذلك كله لم يؤد الى نتيجة، لكن اكثر ما يعتب عليه. مؤسسة الصليب الاحمر التي لم تتحرك كمؤسسة وفي شكل رسمي لاطلاق سمعان وهو الذي كان متطوعاً لديها.

ولد سمعان في الاحمدي في الكويت عام ١٩٦٢، حيث عمل والده لاعوام عدة، وعاد الى لبنان بعمر التسع سنوات، ومنذ ذلك الوقت رفض المغادرة رغم ان والديه اعدا له عدة السفر ثلاث مرات ليتابع تعليمه في الخارج. مرة واحدة غادر الى الكويت ليقيم عند خالته، لكنه سرعان ما عاد الى وطنه. تقول والدته ليلى «لم يحمل سمعان السلاح، بل خدم الانسانية، وساهم في نقل مصابي الحرب، لم يتعرف اليه أحد الا واحبه».

شارك والد سمعان، على رغم سنه، في كل الاعتصامات والتظاهرات، تحمل، كما اهل المخطوفين جميعهم، رجال الأمن منوهم من الاقتراب من النواب او من المجلس النيابي، وسمع وعوداً مختلفة المصادر بالاهتمام بقضية المخطوفين «لكن الوعود بقيت وعوداً ولم يتحقق اي شيء منها، ولم يكترث احد لنا وكنا لا شيء». لم يكف عائلة سمعان عدم الاكتراث بقضيتها فحتى الصليب الاحمر توقف عن ارسال النداءات التي كان يوجهها من اجل الافراج عن جدع وزميله الفرد كتانة، وتهرب مسؤولوه من مقابلتها، وجاء القانون الاخير ليزيد من آلامها.

ويقول والد سمعان: «كلام الرئيس نبيه بري عن استشهاد المخطوفين لا يطمئننا، لانهم خطفوا عمداً وليسوا اسرى حرب. كيف يطلبون منا ان نعلن وفاة اولادنا، اذا كانوا توفوا نقول حينها لتكن مشيئتك يا رب. ولكن نحن نعيش اليوم على امل ان يدق الباب يوماً ويدخل ابني. لا سيما انه افرج عن كثيرين بعد احتجاز طويل، مما يعطينا الأمل في عودة المخطوفين. نحن لا نتاجر باولادنا، ولن نرتكب جريمة كهذه. لقد جفت الدموع في عيوننا، وصورة ابننا لا تغيب عن بالنا ليلاً او نهاراً نراه يأكل معنا، يضحك، يتنقل في ارجاء البيت يطلب مني ان انشله من الورطة وهو الابن الوحيد الذي اتكل عليه في شيخوختي. فعلى من اتكل بعد الآن؟

وتعقب الدته: «اريده ان يعود. انا أسامح خاطفيه ولكن ليعيدوه اليّ سالماً. ابني لم يكن الا الانسان الجريء العامل ضمن مهمات وطنية وانسانية لو كان مسجوناً لكنت ازوره في سجنه. لو كان ميتاً، لاسمح الله، لكنت ازور ضريحه واحمل اليه الورد، لكنني اليوم لا اعرف ماذا افعل. انتظر عودته وان يطل علينا».

منزل موسى جدع، موزعة فيه صور سمعان، والقصة هي الحاضر الاكبر، انها واحدة من قصص الاف المخطوفين، تبقى ماساتهم محفورة في قلوب اهلهم وذاكرتهم على امل ان يعودوا يوماً في القريب العاجل الى بيوتهم. ●●●